

الملف النووي الإيراني وأثره على الاستقرار في منطقة الخليج العربي

أحمد الناصوري، خالد المصري، حمزة محمد أبو حسن*
قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق
* طالب دراسات عليا (دكتوراه)

الملخص

تحرص إيران على تعميق علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي لاحتواء أي محاولة أمريكية أو إسرائيلية لتوظيف أي توتر في العلاقات الإيرانية-الخليجية لصالح التوجهات بتشديد العقوبات ضد إيران أو الأخذ بالخيار العسكري لتدمير برنامجها النووي خصوصاً أن معظم هذه الدول كانت حريصة على عدم التدخل في الأزمات الداخلية الإيرانية. ولا تزال بعض البلدان العربية الخليجية ترى بأن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج العربي في غياب توازن استراتيجي عربي-خليجي-إيراني في الوقت الراهن. وما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي تجاه إيران سعيها نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبينما ترى إيران أن تلك القوة هي ضماناً لأمن الخليج، فإن الآخرين يتخوفون من التزاوج بين القوة العسكرية والأهداف الإيديولوجية لإيران ولذلك يؤثرون التحالف مع القوى الغربية بدلاً منها.

المقدمة:

تكتسب منطقة الخليج العربي أهمية بالغة لدى عدد من الأطراف الإقليمية والدولية، وذلك بالنظر إلى ما تسهم به دولها في إنتاج النفط العالمي والذي يقدر بأكثر من (14 مليون برميل يومياً)، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي لتلك المنطقة حيث يشكل الخليج العربي نقطة التقاء طرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. وانطلاقاً من تلك الأهمية المتعاظمة لمنطقة الخليج العربي فقد شهدت عدة حروب ونزاعات في العقدين الماضيين والتي عكست تبايناً في مصالح الأطراف المعنية بأمن تلك المنطقة وهو ما يعنى صعوبة إيجاد صيغة موحدة لأمن الخليج. هذا وتعتبر إيران إحدى الدول الرئيسية في منطقة الخليج العربي، ومن أول الدول التي وقّعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام 1968، وصادقت عليها عام 1970، وأكدت التقارير السنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزام الحكومة الإيرانية وبرنامجها النووي بمعاهدة منع الانتشار واستخدام الطاقة الذرية الإيرانية لأغراض سلمية، ومن خلال تصديقها على هذه المعاهدة فإن لها من الناحية القانونية حق امتلاك برنامج نووي سلمي، إذ تنص المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (1968) على "حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية".

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أن البرنامج النووي الإيراني أثار جدلاً واسعاً بشأن طبيعة الدوافع المحركة له، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والعديد من الدول الأوروبية تتهم إيران بأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي وأنها يمكن أن تستخدم هذا السلاح حال نجاحه لتحقيق أهداف عدوانية. بينما تؤكد طهران عدم انتهاكها لأي

من التزاماتها المفروضة عليها، وتصر على حقها في القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم.

وفي السياق ذاته فإن دول الخليج العربي تخشى من أن يؤدي أي هجوم عسكري على إيران إلى تعرضها لإشعاعات قاتلة لقرب المفاعلات النووية الإيرانية عن الخليج، فضلاً عن تعرضها لهجمات انتقامية إيرانية بحسب ما يراه بعض المراقبين، كما تخشى من أن يقوم الإيرانيون بضرب المنشآت الحيوية مثل المؤسسات النفطية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية.

يضاف إلى ذلك تخوف دول الخليج من تحرك الموالين لإيران في دول الخليج بهدف نشر الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار، وما يؤكد هذه المخاوف ما نقلته صحيفة Sunday Times في التقرير الذي نشرته في 2007/6/10 عن مسؤول إيراني قوله: "إن الصواريخ الباليستية التي ستطلقها إيران على أهداف إستراتيجية في منطقة الخليج في الساعة الأولى من الهجوم الأمريكي ستترافق مع دعم الجماعات الموالية لإيران".¹¹

من جانب آخر فإن دول الخليج العربية وبخاصة السعودية لا تنظر بإرتياح إزاء احتمالات تحول إيران إلى قوة نووية إقليمية لا يؤمن جانبها خاصة أنها تسعى إلى تأكيد ذلك عن طريق طرحها لصيغ أو ترتيبات أمنية تجمع بينها وبين دول الخليج العربي.

فروض البحث:

ينطلق هذا البحث من الفرضيتين التاليتين:

1. لا تستطيع دول الخليج أن تتجاهل دور إيران المتنامي في أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية، وحتى أمنية؛ خاصة وأنها بلغت في مجال الطاقة النووية مرحلة متقدمة، وبالتالي فهي اللاعب الأول في المنطقة الذي قد يهدد الشرق الأوسط برمته في أتون حزب رابعة إذا ما هوجمت منشأته النووية.

2. إن رغبة إيران في أداء دور إقليمي في منطقة الخليج، يعد من أهم وأقوى دوافع سعيها لتطوير قدراتها العسكرية ومحاولة امتلاكها للسلاح النووي.

منهجية البحث:

سيتم استخدام عدد من المناهج أهمها:

- المنهج التحليلي: وسيتم استخدامه في توضيح أثر الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية-الخليجية.

- المنهج المقارن: وذلك لدراسة مواقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، من أجل التوصل إلى نقاط التشابه والاختلاف.

أولاً: أثر البيئة الإقليمية في دفع إيران إلى حيازة التكنولوجيا النووية:

إن أهم العوامل التي دفعت إيران إلى التمسك بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، هو البيئة الإقليمية غير المستقرة المحيطة بها، فهي محاطة بقوى إما عدائية (العراق سابقاً) أو غير موثوق بها (باكستان وروسيا) أو متحالفة كلياً مع الولايات المتحدة الأمريكية (أذربيجان وتركيا وأفغانستان)، ويزيد من مؤشرات عدم الاستقرار تلك تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ولا سيما في دول تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران مثل تركيا وأذربيجان وأفغانستان والعراق.^[1]

هذا ويرتكز التصور الأسنى الإيراني للخليج العربي على عدة مبادئ هي:^[1]

1. الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي.

2. الرفض التام للتواجد الأجنبي في تلك المنطقة.

3. إن أمن الخليج يجب أن يكون من مسؤولية دوله.

4. الرفض التام لمشاركة أي عناصر خارجية في الترتيبات الأمنية.

5. تنمية العلاقات الثنائية مع دول الخليج العربي.

ثانياً: أمن منطقة الخليج العربي:

منذ أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها دور الدولة الضامن للأمن في منطقة الخليج العربي بدلاً من بريطانيا في أوائل السبعينيات من القرن العشرين حاولت أن تحافظ على استقرار المنطقة من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج وهما العراق وإيران، فضلاً عن مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها.^[4]

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، خلال الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988)، كان التوازن بين الطرفين قد بقي قائماً، إلا أن التحولات الدولية والإقليمية التي شهدتها عقد التسعينيات (حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي 1991...) أدت إلى اختلال ميزان القوى في الخليج العربي لصالح إيران. فلقد استطاعت إيران استغلال حالة القوضى التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك بتطوير قدراتها العسكرية التقليدية وبخاصة الصاروخية، فضلاً عن الحصول على البلوتونيوم واليورانيوم المخصب وتسريع برنامجها النووي والاستعانة بكثير من علماء الذرة السوفيت.^[5]

كما قامت إيران بتطوير برنامجها الصاروخي، ويبين الجدول التالي أنظمة الصواريخ الإيرانية (ارض - ارض) الرئيسة:^[6]

الاسم	النوع	المدى (كيلومتر)	وزن الرأس كغم
(SCUD-B)	صاروخ أرض - أرض	320-300	1000
(FROG-7)	صاروخ أرض - أرض	70	250
(SHAHIN-2)	صاروخ مدفعية	90-40	180
(OGHAB)	صاروخ مدفعية	40	300
(NAZEAT)	صاروخ مدفعية	90	150
(SCUD-C)	صاروخ أرض - أرض	500	700
(CSS-8)	صاروخ أرض - أرض	150	190
(SHEHAB-3)	صاروخ أرض - أرض	1500-1300	700
(SHEHAB-4)	صاروخ أرض - أرض	2000	1000
(SHEHAB-5)	صاروخ أرض - أرض	5000	100
(MUSHAK-160)	صاروخ أرض - أرض	160	190
(MUSHAK-120)	صاروخ أرض - أرض	120	190
(MUSHAK-200)	صاروخ أرض - أرض	200	500
(M-11)	صاروخ أرض - أرض	290	800
(IRAN-130)	صاروخ أرض - أرض	130	250
(ZILZAL-3)	صاروخ أرض - أرض	1500	1000

ومن الجدير بالذكر أن إيران تسعى لامتلاك القدرة النووية لتحقيق الأغراض التالية:¹⁷¹

1. محاولة الوصول إلى تحقيق تفوق عسكري استراتيجي لتصبح قوة إقليمية قادرة على التأثير في المنطقة، وفي هذا الصدد يشير ألفتر كوهين إلى ذلك بقوله: (إن رغبة إيران في أداء دور إقليمي في منطقة الخليج ... يعد من أهم وأقوى دوافع سعيها لتطوير قدراتها العسكرية ومحاولة امتلاكها للسلاح النووي).¹⁸¹

2. سعى إيران لاستقرار الدول الخليجية ومحاولة لسحل القدرات العسكرية التقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي لتكريس هيمنتها على المنطقة.

3. إجبار الولايات المتحدة بعدم التفكير في توجيه ضربة عسكرية لإيران .

ثالثاً: موقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني:

ترى دول الخليج العربية في تطوير إيران لبرنامجها النووي خطراً يهدد مصير المنطقة، لاسيما وأن إيران تحتل بعض جزر الإمارات العربية المتحدة وتدعي أنها إيرانية وتثير مخاوف دول الخليج بإدعاء حقوق تاريخية في مناطق تمتد عليها سيادة دول الخليج العربي.

لذلك وإزاء هذه التحركات الإيرانية أقدمت دول الخليج العربي على زيادة إنفاقها العسكري، فلقد جاء في كتاب سيبري (SIPRI) لعام 2006 الصادر عن معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي: إن مجموع النفقات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي سجمعة- باستثناء قطر- والتي لم ترد بشأنها بيانات قد بلغ خلال المدة (1996-2000) أكثر من 277 مليار دولار، وقد جاء الترتيب التنازلي بحسب الإنفاق كما يلي: السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، البحرين. وقد زاد مجموع النفقات الدفاعية السنوية لدول المجلس الست من نحو 32.6 مليار دولار في العام 2004 إلى 38 مليار في العام 2005 أي بارتفاع قدره 5.4 مليار دولار.¹⁹¹

وبعد احتلال العراق في العام 2003 تصاعدت أزمة الملف النووي الإيراني بسبب إعلان إيران تطوير برنامجها النووي وتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها: "لا تمتلك أدلة جازمة على أن إيران تطور برنامجاً نووياً سرياً للأسلحة النووية"، ولكنها في الوقت نفسه تشير إلى أنها "لا تمتلك معلومات لتؤكد أن برنامج إيران النووي سلمى تماماً".^[10]

وفي هذا الصدد فقد صرح وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في أيلول 2004 "إن تمكن إيران من حيازة أسلحة نووية سيكون بداية سباق تسلح في المنطقة، الأمر الذي سيزيد الأمور تعقيداً، وقد استند في تصريحه إلى طبيعة الأوضاع في الشرق الأوسط، حيث الأمن هش والتوازن مفقود".^[11]

وفي هذا الصدد حملت المملكة العربية السعودية الدول الغربية جزءاً من المسؤولية عن الأزمة النووية الحالية مع إيران لأنها سمحت لإسرائيل بتطوير أسلحة نووية، فضلاً عن ذلك فقد صرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: إنه رغم التصريحات المتطرفة من جانب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، فإنه يتعين حل القضية دبلوماسية وليس بفرض العقوبات، وأضاف: "إن بلاده ترفض رفضاً مطلقاً حيازة أسلحة نووية وإنها تطالب إيران بالالتزام بتعهداتها بعدم تطوير تلك الأسلحة".^[12]

وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن القرار /1996/، والمتضمن فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على إيران، "أقنعت الأخيرة على إجراء مفاوضات عسكرية في الخليج العربي في أيلول 2006، هذه المفاوضات وجدت فيها آراء بأنها تنطوي على العديد من المضامين أو الرسائل:

المضمون الأول: ومفاده أن إيران قادرة على إلحاق الأذى والضرر بالقوات والقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي من خلال ما تملكه من أسلحة متطورة وبعيدة المدى.

المضمون الثاني: إن إيران قادرة على إغلاق مضيق هرمز وبالتالي التأثير في صادرات النفط الخليجي التي تمر من خلاله.

المضمون الثالث: إن لدى إيران القوة الكافية التي تستطيع من خلالها إيذاء إسرائيل في حال أرادت مهاجمتها.

المضمون الرابع: إن دول الخليج العربي ستكون هي المتضرر الأول إذا ما تعرضت إيران لأي هجوم عسكري من القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة بها. وفي الثاني من تشرين الثاني 2006 أقيمت إيران على إجراء مناورات عسكرية ضخمة ولمدة عشرة أيام في نحو أربعة عشر محافظة إيرانية استعرضت فيها قوتها العسكرية كصواريخ (شهاب 3) التي يصل مداها إلى 200 كم و (شهاب 2) التي يصل مداها إلى 100 كم وغيرها من الصواريخ المتطورة.¹¹³

ونتيجة لما تقدم فإن دول مجلس التعاون الخليجي تطالب بإنهاء البرنامج النووي الإيراني، بيد أنه لم يكن بشكل مباشر، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية: "إن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل"، بيد أنه أضاف أننا بصدد الاختلاف مع إيران، فعلاقتنا بها طيبة".¹¹³

ومن الجدير ذكره أيضاً أن رفض دول الخليج لامتلاك إيران السلاح النووي ينبع من حقائق جغرافية وإنسانية وبيئية تجعل من المنطقة وشعوبها الهدف الرئيس للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة من دخول إيران النادي النووي، كما أنها ستكون الضحية الأولى لأي تلوث بيئي (متعمد أو عرضي) قد ينتج عن تسرب المواد المشعة في أجواء أو مياه الخليج، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد في 1/3/2006 بقوله: "إن هناك مخاوف لدى دول مجلس التعاون من إجراءات السلامة في مفاعل بوشهر النووي الإيراني"، مشدداً على ضرورة أن

تكون لإيران مقدرة لتخوف دول المجلس من أية أخطار ببنية قد يتعرض لها الخليج بغض النظر عن نوعية البرنامج سواء أكان سلمياً أم عسكرياً.¹¹⁴

وبهذا فإن امتلاك إيران القدرات النووية في المجال العسكري أشار قلق دول الخليج العربي وشعورها بعدم الاستقرار، على الرغم من الرسائل الإعلامية كلها التي تحرص طهران على إرسالها إلى عواصم دول هذه المنطقة، كلما ارتفع منسوب التحذيرات المتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة.

كما ويزداد قلق هذه الدول عندما نسمع صوتاً يخرج من طهران يقول: "إن منطقة الخليج لن تكون آمنة بعد الآن لأنها ستصبح ميدان معركة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعندما تتواصل المناورات العسكرية في مياه هذا الخليج ومياه بحر عمان".¹¹⁵

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست الراضة للبرنامج النووي الإيراني من خلال تصريحات المسؤولين في بعض الدول الخليجية حول البرنامج النووي الإيراني، فيقول وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي: "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل في الخليج، نحن دول ليست كبيرة ومن ثم ينبغي أن ننأى بأنفسنا من أي صراع بين الكبار".

أما موقف دولة الكويت فكان أكثر حدة ووضوحاً من خلال تصريح لوزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم الصباح: "إن إيران تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل"، مضيفاً أن "هذه مسألة خطيرة".

إن إيران تدرك أن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي ليست موحدة، ليس فقط بخصوص إيران ولكن بخصوص العديد من القضايا الإقليمية، لذلك هي تحاول ترتيب علاقاتها مع هذه الدول وفقاً لمجمل تلك العوامل وهنا تأتي قطر وبعدها سلطنة عمان باعتبارهما دولاً صديقة، وبعدهما تأتي الكويت والبحرين كدول

محايدة، في حين يوجد بعض التحمس للمواقف السعودية والإماراتية خصوصاً في ظل بروز تنافس أقرب إلى الصدام بين إيران والسعودية في الملفين العراقي واليمني وكذلك الأزمة الحالية في البحرين.¹¹⁶

رابعاً: أثر البرنامج النووي الإيراني في دول الخليج:

يمكن القول أن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه التأثير في استقرار منطقة الخليج العربي من زاويتين أساسيتين وهما:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى بين إيران ودول الخليج الست، فضلاً عن ذلك معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، بالإضافة إلى افتقارهم إلى الخبرة الفعالة؛ في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب 3) في يوليو 2005، فضلاً عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالمية، هما (شهاب 4 وشهاب 5).¹¹⁷

أما الثانية: فهي إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية في القضية النووية تنعكس أثاره على المنطقة خاصة أن هذا البديل ليس مستبعد من استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني. ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف بين إسرائيل والدول المجاورة (سورية ولبنان)، ومن جهة أخرى قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في الخليج العربي من خلال استخدام صواريخ أرض-أرض، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز،

ومن ثم مدى انعكاس ذلك سلباً على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن جانب آخر قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء أكانت شركات أم مصانع أو حتى أفراد.

ومن الآثار الأخرى لهذا البرنامج على دول الخليج، صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية مجلس التعاون الخليجي لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، فامتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية للأمن الخليجي،⁽¹¹⁸⁾ وذلك لاعتبارين مهمين:⁽¹¹⁹⁾

الأول: إن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي ستكون له تداعيات سلبية، لأن ذلك قد يعرّبها على محاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق ما تعدّه مصالحها الحيوية، ولاسيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومناقذه البحرية، ويعزز من ذلك أن تاريخ العلاقات الإيرانية-الخليجية يجعل من طهران أهم مصادر التهديد لدول الخليج العربي، الأمر الذي سيتزايد بشكل كبير حال امتلاكها قدرات نووية، فضلاً عن قدراتها العسكرية التقليدية.

الثاني: احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي لو حدث ستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية إنسانياً وأمنياً واقتصادياً وبيئياً.

وبهذا وانطلاقاً من الاعتبارات السابقة فإن تطوير القدرات النووية الإيرانية يعد عاملاً سلبياً ستكون له تداعياته الخطيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين.

خامساً: أزمة البرنامج النووي الإيراني:

في كانون الأول 2003 برزت الأزمة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني مع الغرب، عندما تم نشر صور (لموقع شبكة معلومات تجارية)، رمت إلى إظهار بناء منشأتين سرينين للوقود النووي جنوب طهران، ونفى المسؤولون الإيرانيون وعلى رأسهم الرئيس محمد خاتمي بالقول: "إن هذه التقارير لا أساس لها من الصحة"،^[20] وأن محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية قال: "إن هاتين المنشأتين ليسنا مفاجأة له وهو يعلم بوجودهما"، وتصاعد الجدل حول البرنامج النووي الإيراني بشكله الواضح في 13 أيار 2003 عندما أعلنت إيران أن مفاعل بوشهر ذو الطاقة 12000 ميكاواط، أصبح جاهزين.^[21]

إلا أن وجهة النظر الأمريكية تقوم على أن المشروع النووي في بوشهر لا يعد تهديداً مباشراً لأحلام واشنطن في النفط القوقازي، و النفط آسيا الوسطى، لكنه تهديد مباشر لمعابر النفط التقليدية في الخليج والشرق الأوسط.^[22]

وقد أشار المسؤولون الأمريكيون بأن بلادهم ترافق منذ زمن بعيد الجهود الإيرانية التي بدأت منذ أواسط الثمانينيات وهي جهود تخطو بشكل منظم لبناء أساس لاكتساب وتوفير أسلحة نووية، وأن الجهود والمساعدات النووية الإيرانية لا تنال بصراحة على أن البرنامج النووي الإيراني مخصص للاستخدام السلمي.^[23]

وفي عام 2002 أعلن رضا آغا زاد، رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، في المؤتمر السادس والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بلاده تخطط لإنشاء معامل نووية بقدرة إجمالية تبلغ 6000 ميكاواط على مدى العشرين عاماً القادمة كجزء من سياسة طاقة طويلة الأجل للتعبؤ عن الاحتياطي الإيراني المتوقع من النفط والغاز، وهذه المفاعلات المخطط إقامتها يمكنها أن تؤمن نحو 20% من احتياجات إيران من الكهرباء.^[24]

وفي عام 2004 أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران كانت تخادع حول موضوع التصاريح الحاملة للزئوس النووية، ومنذ أن وقعت على اتفاقية عدم

انتشار الأسلحة النووية في عام 1970، سيسمح لإيران بمواكبة التطور النووي في المجالات السلمية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن في شهر آب 2002 كشف المنشقون المتعدون من إيران بأنها بنت وبصورة سرية منشآت تنتج اليورانيوم المخصب كبنية تحتية نووية في مدينة 'تاليز'، وهذه المنشآت مجهزة بأجهزة الطرد المركزي القادرة على عزل اليورانيوم الذي يدخل في صناعة الأسلحة النووية المتطورة والمحظورة، وإذا لم يتم إيقافها فإنها قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب الذي يكفي لإنتاج قنبلتين نوويتين في السنة الواحدة أو في نهاية هذا العقد على حد زعم الولايات المتحدة الأمريكية أو في حدود سنتين كما ادعت إسرائيل.^[25]

وفي نيسان 2006 صرحت إيران عن نجاحها في إثراء اليورانيوم بنسبة 3.5% كما أعلن الرئيس أحمدني تجاد أن الوضع تغير تماماً وأن بلاده أصبحت دولة نووية، وتناولت وسائل الإعلام ما سمته دخول إيران النادي النووي، وجاءت هذه الخطوة بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن طبقاً لقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار 2006.

ويعد قيام الدولة بعملية إثراء اليورانيوم من العمليات والتكنولوجيات التي تثير قلق القوى الكبرى نظراً لأنه يمكن الاستفادة من الخبرة المكتسبة في إثراء يورانيوم منخفض لإثراء نسب مختلفة في إنتاج يورانيوم عالي الإثراء مناسب للتوعية المطلوبة لإنتاج الأسلحة النووية وهي نسبة تزيد عن 80%.^[26]

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران انتهكت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وحاولت امتلاك برنامج نووي عسكري سري، فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية ما يساندها قانونياً، إذ تنص المادة الثالثة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التزام الدول الأعضاء غير المائلة للأسلحة النووية بقبول نظام الضمانات الخاص بالتأكد من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية. وبذلك فإن إيران لم تلتزم منذ

البداية بإطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول على موافقتها على خطط إنشاء محطة الطرد المركزي في (ناتنز) الخاصة بتخصيب اليورانيوم أو منشأة (أراك) الخاصة بإنتاج الماء الثقيل، وهي منشآت مزدوجة الاستخدام، أي يمكن تحويلها من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.^[27]

هذا وقد لخص الموقف الأمريكي تجاه ملف إيران النووي جون بولتون، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك، بالقول: "إن واشنطن تتظر إلى خطط إيران لمعالجة كميات من اليورانيوم المركز على أنها تمثل تهديداً للسلم الدولي"، وأضاف أيضاً "إن تصريحات إيران دليل آخر على الحاجة الملحة إلى إحالة برنامجها النووي إلى مجلس الأمن الذي يمكنه أن يفرض عقوبات اقتصادية على إيران".^[28]

كما أعلن مسؤول إسرائيلي أن إيران لا تستطيع أن تطور برنامج نووي من دون مساعدة موسكو، ولا شك أن القدرات النووية الإيرانية تمثل مصدراً للإزعاج وحظراً أسنياً على إسرائيل، إذ توجد خلافات جذرية على الصعيد كافة: السياسية والثقافية والدينية... وقد عبر رؤساء الوزراء الإسرائيليين مراراً عن قلقهم إزاء تعاضد القدرات العسكرية والنووية الإيرانية، وقامت منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بأعمال ضغط على الإدارة الأمريكية لكي تتبنى سياسة واضحة وصارمة إزاء إيران. وبهذا فإن تطوير إيران لقدراتها النووية وما يرافقها من تطوير في قدراتها الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى تشكل هاجساً أسنياً كبيراً بالنسبة لإسرائيل، ولاسيما التصور الإقليمي للقادرة على أن تظال العمق الإسرائيلي.^[29] وإن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى بروز قوى إقليمية نووية جديدة منافسة لإسرائيل التي تسعى إلى البروز كقوة إقليمية كبرى قادرة على التحكم في العلاقات السياسية وغير السياسية لدول المنطقة، فامتلاك إيران للسلاح النووي قد تمنعها، أي إسرائيل، من ممارسة الهيمنة الإقليمية على المنطقة وإكراه دول المنطقة على فعل ما ترغب به إسرائيل.^[30]

سادساً: المعوقات والصعوبات التي تحول دون توجيه ضربة عسكرية للمفاعلات النووية الإيرانية:

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الدراسات حول كيفية مواجهة واشنطن للبرنامج النووي الإيراني، فعلى سبيل المثال اقترح معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ثلاثة أهداف لاحتواء تطور إيران النووي وهي:^[31]

1. سياسة تأخير وإرجاء عبر المساعي الدبلوماسية وصولاً إلى العمليات السرية.

2. سياسة ردع واحتواء عبر استتارة مشاعر معادية لإيران في أوساط جيران إيران وقيادة المنطقة نحو سباق التسلح وتطوير أنظمة مضادة للصواريخ.

3. سياسة تشجيع إيران على التخلي الطوعي عن برنامجها النووي، كما حصل مع ليبيا وتطرح مثل هذه الخطط في وقت أصبحت فيه إيران قادرة على إنجاز البنية التحتية لمصادر بديلة للطاقة.

أما عن تلك المعوقات والصعوبات التي قد تحول توجيه الضربة الإسرائيلية-الأمريكية للمفاعلات النووية، فإننا نجعلها كما يلي:^[32]

1- توزع المنشآت النووية الإيرانية على مناطق متعددة وفي أماكن سكنية يصعب ضربها، وهذا ما أكده روبرت غيتمس، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بقوله: "إن هناك صعوبة في ضرب المنشآت النووية الإيرانية بسبب توزيعها في مناطق عديدة، وفي أماكن سكنية وإن ضربة من هذا النوع قد تكون غير فعالة".

2- عدم ضمان نجاح أية ضربة جوية بدقة لتصفية المنشآت النووية الإيرانية، بل إن عواقب الضربات قد تدخل المنطقة في صراع أوسع، وتتطلب تدخلاً أمريكياً لحماية إسرائيل في ضوء التهديدات الإيرانية بالزرد وتدمير المصن الإسرائيلي، كما إن ضرب إيران سيثير التساؤلات حول الانتقائية الأمريكية

في ضرب إيران دون كوريا الشمالية على الرغم من أن برنامج كوريا الشمالية النووي أخطر من برنامج إيران.

3- التورط الأمريكي في العراق لا يسمح بفتح جبهة جديدة في إيران تثير غضب شعبة العراق. وهو ما لمح إليه الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بقوله: 'إنهم مندورطون في العراق'.

الخاتمة (النتائج والتوصيات):

توصل الباحث من خلال بحثه إلى النتائج التالية:

1- إن العلاقات الإيرانية- الخليجية تبقى حبيسة العقدة الأمنية التي تشكل لب هذه العلاقات، كما أنها تعد حجر الزاوية الرئيس الذي تبنى عليه باقي مفاصل العلاقات الإيرانية - الخليجية.

2- ربما يكون الجانب الأمني أعقد هذه المشكلات لاختلاف وجهات النظر حولها نتيجة اختلاف التوجهات الفكرية لدول ضفتي الخليج العربي وهنا بإمكان الطرفين فهم حقيقة أن كليهما يمثل عمقاً إستراتيجياً للأخر ويوفر له تكاملاً أمنياً، وعليه على الجميع العمل على ضم إيران لمجلس تعاون دول الخليج العربي، للحد من الطموحات الإيرانية في الهيمنة على المنطقة، وتوفير نظام مؤسسي تناقش داخله القضايا الخلافية بعيداً عن تلاعب القوى الدولية ومصالحها في المنطقة.

إن امتلاك إيران السلاح النووي لم يثر حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية فحسب، وإنما أثار قلق ومخاوف دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها أي (دول مجلس التعاون الخليجي) لن تستطيع المشاركة في أية عمليات ضد إيران دون قرار واضح من مجلس الأمن انطلاقاً من العلاقات المتنوعة بين طهران والدول الخليجية الست، فضلاً عن التدهور الحالي للأوضاع الأمنية في العراق. لهذا نجد أن دول الخليج العربية لجأت إلى أسلوب الحوار مع إيران خوفاً من النتائج الكارثية لأي عمل عسكري أمريكي ضد إيران سواء على المستوى الداخلي

أو الإقليمي فضلاً عن اعتماد أسلوب التهينة معها تفادياً للوقوع في دائرة الانتقام
الإيراني في حال حدوث مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
هذا ويمكننا القول إن أفضل وسيلة يمكن الاعتماد عليها من قبل دول
المنطقة وإيران لتجاوز حالة التباعد والعداء بين الطرفين والتغلب على إشكالياتها،
نكمن في التركيز على العوامل أو المصالح المشتركة بين الطرفين، وأهمها بالطبع
الواقع الأمني، وفق إدراك واضح لظروف البيئتين الإقليمية والدولية وضغوطها،
علاوة على تفهم الداخل ومحاولة الارتقاء بمستواه عن طريق برامج التنمية
المشتركة التي لا يمكن لها الانجاز على أرض الواقع إلا بخلق أجواء من الاستقرار
والأمن في المنطقة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على علاقات التعاون بين دولها.
ومن جهة أخرى العمل على تأسيس نظام دفاعي أمني مشترك بإحياء اتفاقيات
الأمن والدفاع الثنائية وجعلها أكثر شمولية وأوسع وتطويرها إلى نطاق جماعي
يشمل كل دول المنطقة، الأمر الذي يقارب بين هذه الدول ويقلل من فرص التدخلات
الخارجية التي تزيد المعقد تعقيداً وتقلل فرص الخلاف والتباعد بين دول المنطقة
من خلال تحقيق التقارب بينهما بدلاً للتنافس والصراع.

المراجع

- ^[1] Sunday Times 10-6-2007.
- ^[2] - هيكل، فنوح أبو دهب (2006)، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتحديات المحتملة على أمن المنطقة، شؤون خليجية، العدد 45، المجلد 8، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص 14.
- ^[3] - حسين، زكريا (1999)، أسس التصورات الإيرانية لأمن الخليج، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 137، ص 285-286.
- ^[4] - للمزيد من التفاصيل أنظر: الشاهر، شاهر (2005)، السياسة الإيرانية تجاه الصراع العربي- الصهيوني، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية غير منسورة، جامعة حلب: كلية الاقتصاد، ص 136-137.
- ^[5] - أنظر: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة - التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، القطار النووي الإيراني السريع، مصر: العددان (125-126)، نيسان-أيار 1998، ص 71.
- ^[6] - محمود، أحمد إبراهيم (1999)، إيران وجهود تطوير الصواريخ البالمستية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (136)، ص 296.
- ^[7] - مركز الدراسات الدولية، نشر أوراق إستراتيجية، القدرات النووية الإيرانية الحقائق والإمكانيات، جاسعة بغداد: السنة (2)، العدد (33)، آذار 2000، ص 3.
- ^[8] - كوهين، أفنر (1996)، نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 1، ص 14.

¹⁹¹ - مرهون، عبد الجليل زيد (2007)، *عسكرة الخليج ... التصنيع الحربي العربي والخليجي اختفى لمصلحة تجارب محلية*، صحيفة القدس، العدد (12390)، 2007/11/28.

¹¹⁰ - الملف النووي الإيراني: غياب إقليمي واحتمالات مفتوحة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أيلول 2004، ص 2.

¹¹¹ - الملف النووي الإيراني: غياب إقليمي واحتمالات مفتوحة، مصدر سابق، ص 3.

¹¹² - صحيفة الوطن، 2006/1/16.

* - هناك آراء تفيد أن التحدي الإيراني لمجلس الأمن ليس صادراً من الاعتماد على النفس وعلى القدرات العسكرية الحالية بقدر ما هو معتمد اعتماداً بكاد يكون كنياً على المراهنة على سلاح النفط كذرع مؤقت للحصول على القوة النووية، فيما أن الطلب العالمي للنفط يبلغ (85) مليون برميل يومياً، فإن التهديد بوقف (2.7) مليون برميل، وهو إنتاج إيران اليومي، سيكون له أثر عظيم إذا ما علنا أن الفائض من الإنتاج العالمي هو فقط (1.5) مليون برميل يومياً؛ بمعنى آخر سيكون هناك نقص مقدار 1.2 مليون برميل يومياً وهذا قد ينتج عنه شلل وتعطل في الحركة الصناعية في مدن رئيسة في العالم مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط ليصل إلى أرقام خيالية تتجاوز 130 دولار للبرميل. للمزيد من التفاصيل أنظر: علي، معاوري شلي (2007)، *الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب*، السياسة الدولية، العدد (168)، ص 125.

* - في الوقت الذي تزايدت فيه التحذيرات الأمريكية الموجهة لإيران من مغبة للتدخل في الشؤون العراقية، أعلنت إيران على لسان سفيرها في العراق عن خطة طموحة لتوسيع العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع العراق، وتقديم التدريب والمعدات العسكرية والمستشارين اللذين من أجلهم لمساعدة الحكومة العراقية على

استعادة الاستقرار الأمني، والقيام بدور رئيس في جهود إعادة الإعمار، وهي الخطة التي رأى فيها البعض بأنها تضع إيران على طريق الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر: هيكل، فتوح أبو دهب (2006)، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مصدر سابق، ص 5.

¹¹³ - كشك، أشرف محمد، الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإيرانية، على الرابط:

www.ahram.org.eg/acpss/

¹¹⁴ - هيكل، فتوح أبو دهب (2006)، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مصدر سابق، ص 17.

¹¹⁵ - أنظر: محمود، أحمد إبراهيم (1998)، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

¹¹⁶ - إدريس، محمد السعيد (2009)، تطورات الوضع في إيران وتداعياته الإقليمية والدولية، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2009، ص 121.

¹¹⁷ - كشك، أشرف محمد (2005)، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي

للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 62، سبتمبر، عن موقع

www.ahram.org.eg/acpss/ مركز الأهرام

¹¹⁸ - الحمداني، كفاح عباس رمضان (2006)، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البرنامج النووي الإيراني، متابعات إقليمية، العدد 1، السنة 3، المجلد 3، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ص 11.

¹¹⁹ - هيكل، فتوح أبو دهب (2006)، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مصدر سابق، ص 16 - 17.

- [20] - حمدي، رشاد (2003)، موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، السياسة الدولية، العدد 152، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص309.
- [21] - المصدر نفسه، ص309.
- [22] - رشدي، حبشي (2004)، لماذا نخشى واشنطن البرنامج النووي الإيراني ؟ ، سلسلة إيران والعالم، العدد3، السنة 1، جامعة البصرة : مركز الدراسات الإيرانية، ص2.
- [23] - Morteza Amin man sour , Iran nuclear waste , 21 – 6 – 2004 , online: <http://www.ant.atom-rul//eng//issues>.
- [24] - نجار، أحمد السيد (2006)، الآثار والتداعيات الاقتصادية للانتشار النووي في الخليج، الإمارات: مركز الخليج للدراسات، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، ص25.
- [25] - أنظر: محمد، زينب ضياء (2004)، السياسة الأمريكية تجاه إيران وكوريا الشمالية: دول المنطقة ترفض سيناريوهات الحرب ضد طهران، دراسات دولية، العدد 29، بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص7.
- [26] - للمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد، عادل محمد (2007)، السيناريوهات المحتملة لتطور سياسات الانتشار النووي: رؤى مقترحة لتعامل دول الخليج معها، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، الإمارات: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- [27] - إدريس، محمد السعيد (2006)، البرنامج النووي الإيراني: الأزمة- السيناريوهات المحتملة- التداعيات الإقليمية، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، الإمارات: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص3.
- [28] - الحريري، جاسم بونس (2004)، البرنامج النووي الإيراني .. والاتحاد الأوروبي، أوراق دولية، العدد140، بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص10.

-
- [29] - محمود، أحمد إبراهيم(1996)، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات، السياسة الدولية، العدد 136، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، ص 312.
- [30] - عبد المجيد، وحيد(1995)، عملية السلام ومعضلة القوة النووية الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد120، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص105.
- [31] - لاريجاني، علي(2006)، البرنامج النووي الإيراني: تحديات وحلول، شؤون الأوسط، العدد121، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص33.
- [32] - خزار، فهد مزبان(2005)، مطاعلات إيران النووية: الهدف الأمريكي القادم، سلسلة إيران والعالم، العدد 5، السنة الأولى، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، ص2-3.

**The Iranian Nuclear File and Its Effect on Stability
in the Arabian Gulf Region**

**Ahmad Al-Nasouri, Khalid Al-Masri, Hamzeh Abu
Hassan***

**Department of International Relations, Faculty of Political
Sciences, University of Damascus**

*** Postgraduates student (Phd)**

Abstract

Iran is keen to deepen its relations with the states of the Gulf Cooperation Council, in order to contain any American or Israeli attempt to utilize any tension in these relations in favour of intensifying sanctions against Iran or taking the military option to destroy its nuclear program. Most of the Gulf countries were keen not to interfere in the internal crisis in Iran.

Some Arab Gulf countries, however, consider that Iran's policy is a prelude to Iranian hegemony on the Arabian Gulf, in the absence of an Arab Gulf-Iranian strategic balance at present. This Arab belief is strengthened by the increasing traditional and non traditional military power of Iran. Iran considers this power as a guarantee of Gulf security. However, others are concerned about coupling Iran's military power and ideological aims. Therefore they prefer alliances with Western powers.